

موقف الفقهاء المالكية في الغرب الإسلامي من الأشعرية -ابن أبي زيد القيرواني نموذجا-

أ. شافعي محمد عبد اللطيف

كلية الشريعة ، جامعة الجزائر 1

ملخص :

لقد كانت القيروان مركزا أساسيا لدخول الأشعرية إلى الغرب الإسلامي، لأنها كانت نقطة الإشعاع العلمي على كل الغرب الإسلامي، حيث كان يفد إليها الطلبة من كل جهة لتلقي العلم، سواء ما أنتجه علماءها، أو ما جلبوه معهم من رحلتهم للمشرق، ولقد جاءت هاته الورقة العلمية لتكشف عن موقف الفقهاء المالكية من طريقة ومنهج الأشعري، ولتسلط الضوء أكثر عن تفاعل شيخ المالكية ابن أبي زيد القيرواني على وجه الخصوص مع الأشعرية، من ناحية التوافق في المضامين العقدية، وتوضيح بعض العبارات التي توهم الاختلاف.

الكلمات المفتاحية: الأشعرية، ابن أبي زيد القيرواني، علم الكلام، الغرب الإسلامي،

العقيدة.

Summary :

Kairouan used to be an essential center for entering asharism into islamic west, because it was the point of the scientific radiation on all the islamic west, where students went to it from every region to get science, that science is even produced by scientists of Kairouan or getting by them from their journeys to east, and this scientific paper came to reveal the situation of the jurists of the maalikis from the way and the method of Ashari, and to concentrate more on the reaction of the maalikis sheikh Ibn Abi Zayd Elkayrouani in particular with asharism, from the agreement on the doctrine contents, and to explain some expressions that leads to disagreement.

The key words :

Asharism, Ibn Abi Zayd Elkairouani, the doctrine, islamic west.

مقدمة :

إن القبول الذي حظيت به آراء الأشعري، والانتشار السريع لطريقته، وسير كثير من العلماء على المنهج الذي وضعه، وانتصار كثير منهم لمعالم منهجه، ودفاعهم عن آرائه، بل أصبح من سار على طريقته لا يستنكف وصفه بالأشعري، أو أنه من الأشعرية، ليقين أولئك العلماء، أنها العقيدة الصحيحة، وأنها طريقة ومنهج السلف الصالح، فوصلت الأشعرية إلى بلاد الحرمين، والشام، واليمن، ومصر والمغرب في ظرف وجيز، خاصة مع حاجة المغاربة إلى طرق الاستدلال وأساليب الحجاج والمناظرة التي اشتهر بها الأشعري والأشعرية بعده، فالغرب الإسلامي كان حاضنة لمختلف الفرق الإسلامية، كالمواريث والشيعة والمعتزلة، لذلك ارتحل

كثير من رجالات وعلماء الغرب الإسلامي، إلى المشرق للحج وملاقة علماء الأشعرية، ومن هذه المنطلقات جاءت هاته الدراسة، للكشف عن موقف فقهاء المالكية من الأشعرية، وبالضبط البيان عن موقف شيخ المالكية في زمانه، ابن أبي زيد القيرواني، وذلك بالتعرف أولاً عن توافق المضامين العقديّة الواردة في كتابيه الرسالة والجامع مع المضامين الأشعرية، ثم نجيب بعد ذلك عن عبارات قد يُتوهم أنها مخالفة لطريقة الأشاعرة.

أولاً: التوافق في المضامين العقدية

إن التصريح بالانتساب إلى الأشعري، ليس شرطاً في نسبة عالم ما إلى الأشعرية، فكثير من كبار الأشاعرة لم يثبت عنهم التصريح بنسبتهم إلى الأشعري، لكنهم نُسبوا إلى طريقته رحمه الله، لموافقتهم إياه على ما ذهب إليه، ونصرتهم لمعالم المنهج الأشعري، وهذا هو الشأن بالنسبة لابن أبي زيد، فلا خلاف بين ما قرره السلف من العقائد، وما جاء به الأشعري، ولا خلاف أيضاً بين طريقة الأشعري والمضامين العقدية التي قررها ابن أبي زيد في كتابيه الرسالة والجامع، وسنذكر هنا مجموعة من النصوص والعلامات التي تدل على أشعرية ابن أبي زيد القيرواني.

1/: معرفته بعلم الكلام، واشتغاله به، قال الربيعي: إذا وجدنا مثل الشيخ أبي محمد بن أبي زيد كلاماً يحتمل الخطأ ويحتمل الصواب، لم يجب أن نحمل كلامه على الخطأ، بل نحمله على الصواب أولاً، وليس ذلك بحفظه المسائل والفتاوى برؤوسها، لكن لما عليه من النظر وما يبين أنه مفارق لكثير ممن أدركاه من مقلدة الفقهاء، وذلك أنني رأيت بخطه الكلام على أن الأعراض لا تبقى وإقامته الدليل على ذلك، وهذه المسألة أشد ما ينكره المقلدة من الفقهاء من علم الأصول ويبعدونها، فلذلك وما أشبهه من تصنيفاته، قلنا: إنه من أهل النظر⁽¹⁾، وهذا النقل الفريد غاية في الأهمية، فإن القول باستحالة بقاء الأعراض هو قول الحذاق كالأشعري، ومن تابعه من المحققين، فالأعراض جملتها غير باقية عندهم، خلافاً للمعتزلة، فإنهم يقولون ببقاء الأعراض، وهذه النظرية الأشعرية التي نصرها ابن أبي زيد، مستخرجة بأدلة عقلية ونصوص

قرآنية، قال ابن خمير: ومما يعضد ما قدمناه من الحفظ والتمدح من الكتاب ويدل على أن الأعراض تنعدم لأنفسها، قوله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا وَلَئِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ} [فاطر : 41]، ثم مضى يشرح وجه الدلالة على ذلك⁽²⁾، وبناء على هذه النظرية الدقيقة فالعالم كله مفتقر في كل لحظة وحين في بقاءه إلى الباري سبحانه وتعالى.

ومما يشهد بمعرفة ابن أبي زيد لعلم الكلام، أنه خاطبه من بغداد رجل معتزلي يرغب في مذهب الاعتزال ويقول له إنه مذهب مالك وأصحابه فجأوبه بجواب من وقف عليه علم أنه كان نهاية في علم الأصول رضي الله عنه⁽³⁾، والمقصود بعلم الأصول هنا، أصول الدين لأن الجواب كان ردا على مذهب الاعتزال، وهذا وصف عجيب من ابن عساكر، يدل على علو شأن ابن أبي زيد في علم أصول الدين، ومن أنفس تلکم النصوص التي تشهد بمعرفة ابن أبي زيد لعلم الكلام وأصول الدين، ما ذكره أبو علي عمر بن محمد السكوني، في قوله: وليحترز من مواضع كثيرة في كتاب من كلام ابن مسرة الجيلي، وقد صنف الفقيه أبو محمد بن أبي زيد رحمه الله تعالى كتابا في الرد عليه، منظويا على التقاسيم الأصولية، والقوانين الحقيقية البرهانية، تدل على تجره رحمه الله في علم أصول الدين، وبهذا شهد له القاضي أبو بكر بن الطيب رحمه الله تعالى في كتابه المصنف في كرامات الأولياء⁽⁴⁾، والتبحر في علم أصول الدين شهادة بالاقلائي بهذا، فهي تشير إلى توافق في المنهج، واتفاق في الطريقة، فبعد ظهور الأشعري وانتصاره لاستحسان الخوض في الكلام⁽⁵⁾ على طريقة أهل السنة، أصبح غالب من يشتغل بالكلام هو ممن كان على طريقة الأشعري.

2/: دفاعه وثناؤه على الأشعري وطريقته في الرد على المخالفين، ووصفه بالتمسك بالسنة، ففي رسالة كتب بها أبو محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني المالكي جوابا لعل بن أحمد بن إسماعيل البغدادى المعتزلي حين ذكر أبا الحسن الأشعري رضي الله عنه، ونسبه إلى ما هو بريء منه مما

جرت عادة المعتزلة باستعمال مثله في حقه، فقال ابن أبي زيد في حق أبي الحسن هو: رجل مشهور أنه يرد على أهل البدع وعلى القدرية والجهمية متمسك بالسنن⁽⁶⁾، فكيف يصف ابن أبي زيد الأشعري بالتمسك بالسنة إذا كان الأشعري مخالفاً أو ليس على السنة أصلاً كما يدعي البعض ويجعله من الجهمية، ويصفونه بالتناقض⁽⁷⁾، ويجعلون الانتساب إلى الأشعري بدعة⁽⁸⁾، فابن أبي زيد يرفض تبديع الأشعري أو تكفيره، ففي جوابه على رسالة المعتزلي قال: ونسبت ابن كلاب إلى البدعة ثم لم تحك عنه قولاً يعرف أنه بدعة، فيوسم بهذا الاسم وما علمنا من نسب إلى ابن كلاب البدعة والذي بلغنا أنه يتقلد السنة ويتولى الرد على الجهمية وغيرهم من أهل البدع -يعني عبد الله بن سعيد بن كلاب-، وذكرت الأشعري فنسبته إلى الكفر، وقلت: إنه كان مشهوراً بالكفر، وهذا ما علمنا أن أحداً رماه بالكفر غيرك ولم تذكر الذي كفر به، وكيف يكون مشهوراً بالكفر من لم ينسب هذا إليه أحد علمناه في عصره ولا بعد عصره⁽⁹⁾، فقارن بين هذا الموقف من الأشعري وموقف من يجعل الأشعري من الجهمية والانتساب إليه بدعة.

3/: علاقاته الطيبة بتلاميذ الأشعري، وتلاميذ تلاميذه، وثناؤه عليهم وثناؤهم عليه، وتواصله معهم وطلبهم الإجازة منه، أكبر دليل على ارتضاء ابن أبي زيد لطريقة الأشعري، فلم يتعرض لها بسوء، ولم يثبت عنه ذمٌ لعلماؤها، بل كانت صلته وثيقة بأبي عبد الله ابن مجاهد، تلميذ الأشعري، الذي استجازه في كتابه المختصر والنوادر، فكتب ابن مجاهد إلى ابن أبي زيد قائلاً: وقد وقع إلينا من تصنيفه أيده الله قطعٌ من المختصر، وجدناه قد أحسن في نظمه، وألطف في جمع معانيه، ... فأحسن الله أيها الشيخ جزاءك، وأجزل ثوابك، ثم ذكر له بعد أن بلغه تصنيف النوادر، قائلاً: وما يتصل بنا من فضل الشيخ، أيده الله، قد نشطني إلى تعريف ما بنا من الحاجة إلى هذين الكتابين، وتطلي وتطلع من قبلي من الطالبين لها، والشيخ، أيده الله، يتفضل في ذلك بما هو أهله، ويمنّ عليّ بذلك، فإني إليه، وجماعة من قبلي من إخوانه، والراغبين في مذهب الإمام رضوان الله عليه، يتطلعون إليه، فإن رأى الشيخ أيده الله، أن يتفضل بإنفاذها، بعد عرضها بحضرته، وإجازتها لي، ولغيري من أصحابنا، ممن آثر ذلك وأحبه، ثم سأله الدعاء له،

وأرخ كتابه بسنة ثمان وستين، فجأبه ابن أبي زيد بجواب أحسن منه قائلًا: وعندنا من أخبار الشيخ الطيبة، ما تعم مسرته، من نصرته في هذا المذهب وذبه عنه، ومحاماته عليه، حماه الله عز وجلّ مكروهه، من صحته وشكر فيه ابتداء مخاطبته، وسروره بذلك، ومودته له وأجازه كتبه له، ولمن رغب ذلك⁽¹⁰⁾، فهل بعد هذا المدح والثناء المتبادل، يصح القول بأن ابن أبي زيد وابن مجاهد، لم يكونا على عقيدة واحدة، أو أن أحدهما على السنة والآخر على البدعة، وكذلك كانت تجمع الباقلاني وابن أبي زيد علاقة متميزة، فلما ذكره الباقلاني في كتابه عظم قدره وشيخه، ولما شنع عليه الصوفية وأهل الحديث وأشاعوا أنه نفى الكرامات، رد عليه جماعة منهم الباقلاني، فكان أرشد من رد عليه وعرف غرضه ومقداره⁽¹¹⁾، قال الدباغ: وذكر أن القاضي أبا بكر ابن الطيب الباقلاني، ذكر أبا محمد في بعض تواليفه، واعتذر عنه فيما نسب إليه من إنكار الكرامات⁽¹²⁾، فكيف يدافع إمام الأشعرية في زمانه عن ابن أبي زيد ويعظم شأنه لو لم يكونا على نفس العقيدة والمنهج.

أما ما ذكره بعض الباحثين⁽¹³⁾ من رحلة ابن أبي زيد إلى المشرق والتقاءه هناك ببعض أئمة الأشعرية، فلم يثبت لدينا، بل ما تشير إليه المصادر هو الصلة الوثيقة وتبادل للرسائل، وطلب الإجازة والثناء المتبادل، بين ابن أبي زيد وأئمة وشيوخ الأشعرية.

4/ انتساب ابن أبي زيد للأشعري، فإذا قلنا أن انتسابه له انتساب تقليد فهذا باطل، وإن قلنا انتساب توافق واتفاق في المنهج والطريقة عن اجتهاد ونظر فصواب، ودليله قول ابن أبي زيد: لأننا لا نعتقد أننا نقلد في معني التوحيد والاعتقادات الأشعري خاصة، ولكن لا يحل لنا أن نكفره أو نبدعه إلا بأمر لا شك فيه عند العلماء، وإذا رأينا من فروع أقاويله شيئًا ينفرد به تركناه ولا نهجم بالتضليل والتبديع بما فيه الريب وكل قائل مسؤول عن قوله⁽¹⁴⁾، وهذا صريح في أن من نسب ابن أبي زيد للأشعرية لم يقصد به انتسابه تقليدًا للأشعري وحده، وإنما موافقته إياه على الحق الذي عليه، والطريقة التي انتهجها، وهذا صنيع السبكي عندما جعل ابن أبي زيد

في الطبقة الثانية من طبقات الأشاعرة المالكية⁽¹⁵⁾، فليس شرطاً أن يصرح العالم بأنه أشعري، ليقال عنه أشعري، بل يكفي نصرته لمذهب أهل السنة وانتهاجه طريقة موافقة لطريقة أبي الحسن الأشعري، في الدفاع عن العقائد وفي تقريرها⁽¹⁶⁾، وقد سئل ابن رشد عن أئمة الأشعرين هل مالكيون أم لا؟ وهل ابن أبي زيد ونظراؤه من فقهاء المغرب أشعرية أم لا؟ وكان جوابه رحمه الله كالاتي: لا يختلف أهل السنة في أصول الدين وما يجب اعتقاده في الصفات، ويتأولون كل ما جاء من الكتاب والسنة على ذلك، ولا يخرج أئمة الأشعرية ومن يتكلم منهم في الأصول عن مذهب الفقهاء في الأحكام الشرعية مما تعبد الله عباده من العبادات، وإن اختلفوا في كثير منها وتباينت مذاهبهم لأنها كلها مبنية على أصول الديانات التي اختص بمعرفتها أئمة الأشعرية ومن عني بها بعدهم، فلا يعتقد في ابن أبي زيد ونظرائه الجهل بها، وكفى بمعرفته بها ما في صدر رسالته⁽¹⁷⁾، فابن رشد يقرر بأن لا خلاف بين الفقهاء والأشعرية، وأن اختصاص الأشعرية بمعرفة أصول الدين لا يعني جهل الفقهاء كابن أبي زيد بها، وبهذا يؤكد ابن رشد معرفة ابن أبي زيد بأصول الدين، وأن انتسابه للأشعرية هو انتساب موافقة فيما ذهبوا إليه ودليل ذلك مدحه وثأؤه على أئمة الأشعرية ودفاعه عن الأشعري، فالأشعرية لا يخرجون عن مذهب الفقهاء، والجميع أهل سنة لا اختلاف بينهم في أصول الدين وما يجب اعتقاده.

5/: مصنفات ومؤلفات ابن أبي زيد، تشهد برسوخ قدمه في علم أصول الدين، والرد على المخالفين، ومن تلکم المصنفات: كتاب الاقتداء بأهل السنة، وكتاب البيان عن إعجاز القرآن، ورسالة في الرد على القدرية، وكتاب التنبيه على القول في أولاد المرتدين، ومناقضة رسالة البغدادى المعتزلى، وكتاب الثقة بالله، والتوكل على الله سبحانه، وكتاب المعرفة واليقين، وكتاب المضمون من الرزق، وكتاب الاستظهار في الرد على الفكرية، وكتاب كشف التلبیس في مثله، ورسالة في أصول التوحيد، قال عياض: وجملة تواليفه كلها مفيدة بديعة، غزيرة العلم⁽¹⁸⁾، وجاءت مضامين هاته الكتب لتخوض في صميم مسائل أصول الدين، ومن ذلك مسألة

الكرامات، حيث قررها بتوسع، في كتاب الاستظهار في الردّ على الفكرية، وكتاب كشف التلبيس في الردّ على الفكرية أيضاً، وهذان الكتابان عبارة عن رد على عبد الرحمان البكري الصقلي⁽¹⁹⁾، وبسببهما شنع عليه كثير من المتصوفة وأهل الحديث خاصة من أهل الأندلس والمشاركة، إذ فهموا منه أنه نفى الكرامات لأنه رد كثيرا من خوارق العادات، وألفوا في الرد عليه تأليف، ككتاب أبي الحسن بن جهضم الهمداني، وكتاب أبي بكر الباقلاني، وأبي عبد الله بن شق الليل، وأبي عمر الطلمنكي، وغيرهم، قال الدباغ عن مذهب ابن أبي زيد في الكرامات: ولم يكن مذهبه إنكار سائرهما، وإنما كان يبلغه عن ابن الصقلي أشياء الله أعلم بها وبصحتها، كأنها عنده من جنس المحالات فكان ينكر ذلك، وكيف وهو يحكي كثيرا من الكرامات عن أبي إسحاق السبائي...، ولأبي محمد جزء في إثبات كرامات الأولياء، وكان رحمه الله تعالى متفنا في علوم كثيرة⁽²⁰⁾.

6/: المضامين العقدية الموجودة في الرسالة والجامع لابن أبي زيد متوافقة مع المضامين الأشعرية، فهو يجعل العمل شرط كمال في الإيمان⁽²¹⁾، وليس شرط صحة، وهو ما يذهب إلى الأشاعرة⁽²²⁾، في أن الإيمان يزيد وينقص⁽²³⁾، ويثبت ابن أبي زيد صفة الكلام لله غير محدثة ولا مخلوقة⁽²⁴⁾، فهي عنده صفة ذات، وهو ما يوافق عقيدة الأشعري⁽²⁵⁾، وهو عينه ما رد به ابن أبي زيد على المعتزلي⁽²⁶⁾، وهو صريح في استحالة حدوث الكلام القائم بذات الله تعالى، ويتضمن استحالة كون الكلام فعلا محدثا يقوم بذات الله تعالى أيضاً، وهذا خلافا لمن يثبت لله كلاما حادثا يقوم بذاته العلية شيئا فشيئا، ويدعي أنه فعل محدث يقوم بذات الله، وأنه حروف وأصوات⁽²⁷⁾، وخلافا للشيعية والمعتزلة الذين ينفون أن تقوم بالله صفة الكلام.

ويثبت ابن أبي زيد كل صفات الكمال والجلال لله⁽²⁸⁾، وأنه سبحانه لم يزل بجميع صفاته⁽²⁹⁾، ولم يصرح ابن أبي زيد في مقدمة الرسالة هل يضيف اليد صفة لله أو خبرا في قوله: وأن يديه مبسوطتان والأرض جميعاً قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه⁽³⁰⁾، والظاهر

أنه يجريها هنا أخبارا، ويفوض معناها لله، ودليل هذا قوله: ونُصدق بما جاءنا عن الله عز وجل في كتابه، وما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من أخباره يُوجب العمل بمحكمه ونقر بنص مشكله ومتشابهه، وبكل ما غاب عنا من حقيقة تفسيره إلى الله سبحانه، والله يعلم تأويل المتشابه من كتابه والراسخون في العلم يقولون: آمنا به كل من عند ربنا⁽³¹⁾، لكنه في النوادر يقول: ولا ينبغي لأحد أن يصف الله تعالى إلا بما وصف به نفسه، ولا يشبه كذلك بشيء وليقل: له يدان كما وصف به نفسه، وله وجه كما وصف به نفسه، تقف عندما في الكتاب، لأن الله سبحانه لا مثل له ولا شبيه له ولا نظير له، ولا يروي أحد مثل هذه الأحاديث، مثل: إن الله خلق آدم على صورته، ونحو ذلك من الأحاديث، وأعظم مالك أن يتحدث أحد بمثل هذه الأحاديث أو يرددها⁽³²⁾.

وهذا يوافق ما يذهب إليه الأشعري وطبقة الأشاعرة المعاصرين لابن أبي زيد، في وصف الله باليد والوجه، كصفات ذات، مع التنزيه الكامل، ونفي مطلق التشبيه، وترك رواية ما يوهم ذلك، مع اجتناب التأويل وترك تحديد معاني هذه الأخبار، موافقة لجمهور السلف.

كما يثبت ابن أبي زيد رؤية الله عز وجل يوم القيامة⁽³³⁾، خلافا للمعتزلة، ويرفض ابن أبي زيد تكفير أحد من أهل القبلة بالكبيرة⁽³⁴⁾، خلافا للخوارج، ويثبت الشفاعة والحوض والميزان، والصراط، وغيرها مما يجب على المسلم اعتقاده في باب السمعيات.

ثانيا: بيان ما أشكل من عبارة ابن أبي زيد القيرواني

بعد هذا البيان لتوافق مضامين مقدمة الرسالة والجامع مع المضامين الأشعرية السنية، بقي لنا توضيح عبارة تمسك بها البعض، لينفي أشعرية ابن أبي زيد، وينسبه إلى فرقته وطائفته بسبب كلمة واحدة، وهي قوله: وأنه فوق عرشه المجيد بذاته وهو في كل مكان بعلمه⁽³⁵⁾، مع إهمال ما سبق ذكره، ورفض ما قرره سُراح الرسالة، بل رفض قول تلاميذ ابن أبي زيد وذلك فقط

لإثبات انتساب ابن أبي زيد لمذهبه، وإيهام الناس بأن ابن أبي زيد يقول بفوقية حسية، ويثبت مكانا لله، وأنه بينه وبين خلقه مسافة، والصواب والله الحمد بخلاف ذلك، فإن مراد ابن أبي زيد إثبات فوقية الله تعالى وعلوه على عرشه وجميع المخلوقات فوقية قهر وغلبة وعلو قدرة وجلال، فوقية وعلو ذاتين غير مكتسبين بعد إيجاده سبحانه للمخلوقات، فإنه لم يزل تبارك وتعالى عزيزا عليا متصفا بصفات الكمال والجلال، قبل أن يحدث سائر مخلوقاته، قال تعالى: {إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيًّا كَبِيرًا} [سورة النساء: 34] وقال: {وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ} [سورة البقرة: 255]، وقد تنوعت مواقف العلماء من هاته الكلمة، لأن فيها إيهاما لنسبة الجهة والمكان لله، وإن كان لا اعتراض للأشعرية على فوقية الله وعلوه على خلقه، لأنه بذلك قد جاءت الآيات ووردت الأحاديث، لكن الإشكال في كلمة: بذاته، قال ابن ناجي: وهذا مما انتقد على الشيخ رحمه الله في قوله: بذاته، فإنها زيادة على النص فن مخطئ ومن معتذر⁽³⁶⁾، وأهم الآراء وأبرزها في الموقف من هاته الكلمة وبيان مراد ابن أبي زيد منها هي:

الأول: أنها مدسوسة عليه، وليست من وضعه رحمه الله، قال الفاكهاني: وسمعت شيخنا أبا علي البجائي يقول أن هذه لفظة دست على المؤلف رضي الله عنه فإن صح هذا فلا اعتراض على الشيخ⁽³⁷⁾، وهذا رده ابن ناجي قائلا: ليس هذا من إطلاق المصنف وإنما هو من إطلاق السلف الصالح والصدر الأول، قال النفراوي: ويمكن الرد على ابن ناجي بأن الذي أطلقه عليه السلف هو لفظ الفوقية الغير المقيدة بذاته، والإيهام إنما عظم من التقييد بذاته⁽³⁸⁾.

وهذا الذي ذكره النفراوي صواب، فلفظ الفوقية لا إشكال فيه عند أهل السنة الأشعرية وذلك لثبوتها بنص الكتاب والسنة، والآثار عن السلف فيها كثيرة، أما تقييدها بالذات فهو مما أنكره السلف وقالوا أنه يدخل في التكييف، قال ابن عبد البر: وقال نعيم ينزل بذاته وهو على كرسيه، قال أبو عمر: ليس هذا بشيء عند أهل الفهم من أهل السنة لأن هذا كيفية وهم

يفزعون منها⁽³⁹⁾، وذكر أيضا أن هذا القول مهجور لأنه سبحانه منزّه عن الجسمية والحركة⁽⁴⁰⁾، وهذا الذي دفع الفاكهاني ربما إلى القول بدس هذا اللفظ، في مقدمة الرسالة.

الثاني: حملها على الفوقية المعنوية، دون الحسية لاستحالتها عليه سبحانه، قال زروق: يريد فوقية معنوية كما يقال: السلطان فوق الوزير والمالك فوق المملوك والشريف فوق الدنيء لا أنها حسية، كالسماء فوق الأرض وما في معناه لانتفاء الجهة في حقه تعالى لما يلزم عليها من النقص والحدوث⁽⁴¹⁾، وهذا موافق لما قرره مكي ابن أبي طالب، تلميذ ابن أبي زيد، في تفسيره الهداية إلى بلوغ النهاية، فقد قرر فيه معنى فوقية الله تعالى وعلوه على عرشه منزها إياه عن صفات المخلوقين، كالجهة والمكان، وذكر في ثنایا تقاريراته أنه اختيار شيخه أبي محمد بن أبي زيد، قال مكي: ثم قال تعالى: {ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ} أي: علا عليه علو قدرة، لا علو مكان⁽⁴²⁾، ويقول أيضا: قال تعالى: {إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ}، أي تجبر وتكبر، لم يرد علو مكان، وعلى ذلك ما وصف الله بالعلو، ليس هو علو مكان⁽⁴³⁾، ففي هذه النصوص الواضحة الجلية يبين الإمام مكي أن مراد السلف والأئمة باستواء الله على العرش علوه عليه سبحانه وتعالى بالقدرة والعظمة لا العلو الحسي والجلوس والقيود عليه كما يقرره بعضهم، ويصرح مكي بأن هذا هو مراد شيخه وهو الذي عليه أهل السنة في تفسيره لقوله تعالى: {ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ} والذي يعتقد أهل السنة، ويقولونه في هذا: إن الله جلّ ذكره، سماواته على عرشه دون أرضه وأنه في كل مكان بعلبه، وله تعالى ذكره كرسي وسع السماوات والأرض كما قال جلّ ذكره، وكذلك ذكر شيخنا أبو محمد بن أبي زيد رحمه الله⁽⁴⁴⁾.

وهذا الكلام الذي نقله الإمام مكي عن شيخه أبي محمد بن أبي زيد القيرواني هو نفسه الموجود في كتاب الجامع⁽⁴⁵⁾، وهذا من أقوى الحجج على أن مراد ابن أبي زيد من الفوقية والعلو والاستواء هي تلك المعاني التي قررها تلميذه الملازم له مكي بن أبي طالب في عدة مواضع من تفسيره، وهي الفوقية بالقهر والعلو بالقدرة، لا الفوقية بالمكان والعلو بالجهة والاستواء

بالجلوس، فهذه المعاني الباطلة قد صرح مكي بفسادها، فيستحيل أن يكون شيخه ابن أبي زيد قائلاً بها.

ولم يكتف الإمام مكي بتلك التقارير التنزيهية الواضحة، بل زاد فتكلم بكلام محكم، أوردته في تفسير قوله تعالى: {الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ الرَّحْمَنُ فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا} [الفرقان : 59]، فقال: ولا يجوز أن يتوهم أحد في ذلك: جلوساً ولا حركة ولا نقلة، ولكنه استوى على العرش كما شاء، لا يمثل ذلك جلوساً ولا يظن له انتقال من مكان إلى مكان، لأن ذلك لمن صفة المحدثات، وقد قال تعالى ذكره: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ} [الشورى: 11]، فلا يحل لأحد أن يمثل صفات ربه الذي ليس كمثلته شيء بصفات المخلوقين الذين لهم أمثال وأشباه فكما أنه تعالى لا يشبهه شيء، كذلك صفاته ليست كصفات المخلوقين، فلا استواء معلوم، والكيف لا نعلمه، فعلينا التسليم لذلك⁽⁴⁶⁾.

فهذه النصوص المحكمة النفيسة تبين أن مراد أئمة أهل السنة عند إطلاق الفوقية والعلو في حق الله تعالى، إنما هي فوقية قهر وغلبة، ويستحيل أن يكون مرادهم فوقية جهة ومكان، لأنها صفات للأجسام والأجرام.

الثالث: تأويلها والاعتذار له، وإن كان بعضهم⁽⁴⁷⁾ قد نعموا عليه في قوله بذاته فليته تركها كم قال الذهبي⁽⁴⁸⁾، والبعض الآخر اعتذر عنه رحمه الله باعتذارات ليرده إلى مذهب الأصوليين⁽⁴⁹⁾، قال زروق: والمجيد يقال: بالخفض على أنه صفة للعرش، وبالرفع صفة لله تعالى، وهو الأظهر وكل صحيح، والتقدير أنه فوق عرشه المجيد الذي هو: الرفعة والجلالة، وإن كان العرش مجيد، فإن مجده بتمجيده تعالى، وهو قوله: (مجيد بذاته) لا يتوقف على تجيد غيره⁽⁵⁰⁾.

فالمجيد صفة لله وليس للعرش عند زروق، وعلى هذا يزول الإشكال من كلام ابن أبي زيد، وإلى هذا التأويل ذهب ابن ناجي أيضا في قوله: وسواء على هذا قلنا إن المجيد نعت للعرش أم لا فأراد المصنف رحمه الله تعالى أن يبين أن ذلك العلو والمجد والجلال الذاتي ليس إلا لله تعالى رب العالمين فكأنه يقول هو العلي المجيد بذاته ليس مستفادا من غيره⁽⁵¹⁾.

لكن بعض العلماء أشار إلى أن ظاهر العبارة فيه قول بالجهة⁽⁵²⁾، فقد سئل الشيخ عز الدين عن قول ابن أبي زيد هذا، هل يفهم منه القول بالجهة أم لا؟ وهل يكفر معتقدها أم لا؟ فأجاب: بأن ظاهره القول بالجهة والأصح أن معتقدها لا يكفر، قال النفراوي تعقيبا على هاتاه الفتوى: وما قاله عز الدين من أن ظاهره القول بالجهة، يرده قول الإمام أبي عبد الله محمد بن مجاهد، في رسالته: مما أجمعوا على إطلاقه أنه تعالى فوق سمواته على عرشه دون أرضه إطلاقا شرعيا، ولم يرد في الشرع أنه في الأرض فلذلك قال دون أرضه، وهذا مع ثبوت علمهم باستحالة الجهة عليه تعالى...، واعلم أن الفوقية عبارة عن كون الشيء أعلى من غيره وتكون حسية ومعنوية كزيد فوق الفرس، والسلطان فوق الوزير، وأن الذي يجوز عليه المكان يجوز أن تكون فوقيته حسية ومعنوية، والذي يستحيل عليه المكان والجسمية لا تكون فوقيته إلا معنوية، فقوية الله على عرشه المراد بها فوقية معنوية⁽⁵³⁾، وهذا الذي ذكره النفراوي حق وصواب، فإن ابن أبي زيد وتلاميذه وأقرانه ممن كان على نفس الطريقة والعقيدة، ينزهون الله عن الجسمية وعن كل صفات الأجسام، لأنه سبحانه منزّه عن مشابهة المخلوقين، فلذلك لا يجوز حمل الفوقية الواردة في كلام الأئمة على الفوقية الحسية.

وقد بين القاضي عبد الوهاب⁽⁵⁴⁾ في شرح عقيدة الرسالة وهو من أعلم الناس أيضا بمراد ابن أبي زيد، لما كان بينهما من المودة والتواصل، خطورة القول بأن استواء الله هو العلو الحسي أو الجلوس والقعود على العرش، فقال: التنقل والتحول وإشغال الحيز والافتقار إلى الأماكن يؤول إلى التجسيم، وإلى قِدَم الأجسام، وهذا كفر عند كافة أهل الإسلام⁽⁵⁵⁾، وهذه المعاني

التي نفاها القاضي عبد الوهاب لازمة لزوما واضحا للفوقية المكانية، فيستحيل أن يكون ابن أبي زيد قائلًا بما يلزم منه الكفر، ويستحيل أن يكون قائلًا بما جزم بطلانه ونفيه تلميذه المباشر، مكي ابن أبي طالب فيما تقدم ذكره، ويشرح القاضي عبد الوهاب قول ابن أبي زيد في عقيدة الرسالة: وأن الله تبارك وتعالى يجيء يوم القيامة والملك صفا صفا لعرض الأمم وحسابها وعقوبتها وثوابها⁽⁵⁶⁾، فيقول: وليس المجيء الذي أضافه إلى نفسه على سبيل ما يكون منا من الانتقال والتحرك والزوال وتفرغ الأماكن وشغلها، لأن ذلك من صفات الأجسام، والبارئ سبحانه لا يجوز عليه ذلك⁽⁵⁷⁾.

كل هذه العبارات والإشارات تدفعنا للقول أن قول ابن أبي زيد في رسالته: وأنه فوق عرشه المجيد بذاته⁽⁵⁸⁾، يريد به إثبات فوقية الله على جميع مخلوقاته بالقهر والغلبة وعلوه عليها بالقدرة وغير ذلك من المعاني الصحيحة في حقه تعالى، ويتلخص من ذلك أن ابن أبي زيد بعيد كل البعد ومنزه الساحة عن اعتقاد كل ما يلزم التغير والانتقال من حال إلى حال كالكون في المكان والجهة، وأنه سلك في ذلك طريقة الأشعرية، وأهل السنة المتقدمين الذين حكى الإمام المازري الاسكندري طريقتهم فقال: وأما أوائل أئمتنا فإنهم يطلقون على الله سبحانه ما أطلقه على نفسه من الفوقية والعلو، وأنه في السماء وعلى العرش، لا على معنى أنه في مكان، ولا أن شيئا من ذلك كان لمن بل يخرجون هذه الإطلاقات على تأويلات تقتضيها اللغة، فيحملون قوله تعالى: {وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ} وقوله: {يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ}، على الفوقية بمعنى الملك والقدرة والقهر، وهذا هو المفهوم من قوله تعالى: {وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ}، أي فوقهم: بالقهر والملك والتصریف وخلق الخواص والإقرار لهم والاستعمال فيما أراده منهم، إلى غير ذلك من جميع ما هم عليه من سائر أحوالهم، وكذلك أيضا يحملون وصفه بالعلي والمتعالي عن جميع هذه المحامل وعلى معنى العلو بالمنزلة والتميز بصفة الألوهية⁽⁵⁹⁾.

ونحن نخالف ما ذهب إليه بعض الباحثين⁽⁶⁰⁾، من أن القيرواني كان على عقيدة أهل التسليم والتفويض، وأنه لم ينتقل إلى عقيدة الأشاعرة، وأن شراح الرسالة قرؤوا المقدمة العقدية للرسالة قراءة أشعرية، وأن من سبقه من الباحثين⁽⁶¹⁾ أخطئوا في اعتبار ابن أبي زيد أشعريا، وأن ابن أبي زيد بقي على مذهب وعقيدة أهل التسليم والتفويض، وهذا الكلام يوحى بأن عقيدة الأشاعرة مخالفة لعقيدة السلف، التي يسميها عقيدة أهل التسليم والتفويض، والواقع أن هذه التسمية خاطئة، إن كان يقصد بها أن السلف لم يعرفوا التأويل، فقد ذكرنا سابقا نماذج لتأويلات سلفية، صدرت عن كبار أئمة السلف كالبخاري، وإن كان يقصد به عدم خوض السلف في علم الكلام، فهو مخطئ أيضا، فقد ذكرنا نماذج كثيرة لعلماء يمثلون المدرسة الكلامية في الغرب الإسلامي قبل ظهور الأشعرية، فقد وصفتهم كتب التراجم بالمتكلمين، وذكرت كتب السير أنهم اشتغلوا بالكلام، وذكرنا بعض كلامهم الذي يُظهر بوضوح خوضهم ومعالجتهم لمجموعة من القضايا كلامية، ثم إنا قد بينّا أن الانتساب للأشعرية لا يشترط فيه تصريح العالم بأنه أشعري، بل التوافق في الطريقة والمنهج وطريقة تناول القضايا العقدية، كافي في انتسابه للأشعرية، وأن النسبة للأشعرية ليست إلا للدلالة على تميزه عن غيره من أهل الأهواء والبدع، وانتسابه للسنة والجماعة، ومن أبرز معالم الأشعرية، التي توافق فيها ابن أبي زيد معها، هي الخوض في الكلام واستعماله للدفاع عن عقائد أهل السنة والجماعة وهذا ما قرره الأشعري في رسالته استحسان الخوض في علم الكلام، وكذلك تطابق المضامين العقدية الموجودة في الرسالة والجامع لابن أبي زيد مع المضامين الأشعرية، وذلك في صفة الكلام، وحقيقة الإيمان، وغيرها، ثم كيف يمكن التغافل عن النصوص الصريحة الثابتة عن تلاميذ ابن أبي زيد المتوافقة تماما مع طريقة ومنهج الأشعرية، بل في كتب تلاميذه استشهاد بكلامه رحمه الله، في مسائل اعتقادية، لا يجد فيها القارئ أي اختلاف بينها وبين ما يقرره الأشعرية.

الخاتمة:

إن المدرسة الأشعرية كانت أحد الأركان التي بعثت لدى المغاربة، روح الحيوية والنشاط في العلوم النظرية، وأبعدت عنهم شبهة العلم غير النافع، وأعادت للإيمان أصالته، بتفعيل المعرفة على مستوى القلب واللسان والجوارح، ولهذا تفاعل فقهاء القيروان وغيرها من بلاد الغرب الإسلامي بإيجابية مع طريقة الأشعري، وقد كان ابن أبي زيد أفضل مثال يجسد هذا القبول، وأهم النتائج التي أثمرها هذا البحث:

1/ معرفة ابن أبي زيد القيرواني بعلم الكلام، واشتغاله به، واستعماله في الرد على المخالفين له في قضايا ومسائل العقيدة.

2/ دفاع ابن أبي زيد القيرواني وثناؤه على الأشعري وطريقته في الرد على المخالفين، ووصفه بالتمسك بالسنة، ويرفض تبديع الأشعري أو تكفيره.

3/ علاقة ابن أبي زيد القيرواني الطيبة مع تلاميذ الأشعري، وتلاميذ تلاميذه كالباقلائي، وثناؤه عليهم وثناؤهم عليه، وتواصله معهم وطلبهم الإجازة منه، دليل على ارتضاء ابن أبي زيد لطريقة الأشعري.

4/ انتساب ابن أبي زيد القيرواني للأشعرية هو انتساب موافقة فيما ذهبوا إليه، وليس انتساب تقليد، بل هي موافقة عن نظر واجتهاد.

5/ توافق المضامين العقدية الموجودة في الرسالة والجامع لابن أبي زيد مع المضامين الأشعرية.

المصادر والمراجع:

- التسديد في شرح التمهيد، عبد الجليل الربيعي القيرواني، مخطوط، المكتبة السليمانية، تركيا، رقم: 368.

- المهاد شرح الإرشاد، المازري الاسكندري، مخطوط، المكتبة الوطنية التونسية، رقم: 2056.
- أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض، شهاب الدين أحمد بن محمد بن أحمد بن يحيى، أبو العباس المقرئ التلمساني، ت: مصطفى السقا - إبراهيم الإبياري - عبد العظيم شليبي، الناشر: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة، عام النشر: 1358 هـ - 1939 م.
- الاستذكار، أبو عمرو يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم القرطبي، ت: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، 1421 - 2000 م.
- الأعلام، الزركلي، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر 2002 م.
- الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، أبو بكر الباقلاني، ت: محمد زاهد الكوثري، الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث، الطبعة: الثانية، 2000 م.
- الدولة الصنهاجية، هادي إدريس، نقله إلى العربية: حمادي الساحلي، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، 1992 م.
- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، إبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، ت: الدكتور محمد الأحمد أبو النور، الناشر: دار التراث للطبع والنشر، القاهرة.
- الرسالة، أبو محمد ابن أبي زيد القيرواني، الناشر: دار الفكر، بيروت-لبنان.

- الجامع في السنن والآداب والمغازي والتاريخ، أبو محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني، ت: محمد أبو الأجفان - عثمان بطيخ، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت - المكتبة العتيقة، تونس، الطبعة: الثانية، 1403 هـ - 1983 م.
- اللع في الرد على أهل الزيغ والبدع، أبو الحسن الأشعري، ت: محمود غرابة، الناشر: مطبعة مصر، 1955 م.
- تبين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري، ثقة الدين، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة: الثالثة، 1404 هـ.
- تطور المذهب الأشعري، يوسف احنانة، الناشر: وزارة الأوقاف المغربية، 2003 م.
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، ت: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب، 1387 هـ.
- تراجم المؤلفين التونسيين، محمد محفوظ، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، الطبعة: الثانية، 1994 م.
- ترتيب المدارك وتقريب المسالك، أبو الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي، ت: مجموعة من المحققين، الناشر: مطبعة فضالة - المحمدية، المغرب، الطبعة: الأولى.
- جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتين والحكام، المسمى بفتاوى البرزلي، أبي القاسم ابن أحمد البلوي التونسي المعروف بالبرزلي، ت: محمد الحبيب الهيلة، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، 2002 م.

- جهود علماء المغرب في الدفاع عن عقيدة أهل السنة، إبراهيم التهامي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: 2005م.
- درء تعارض العقل والنقل، تقي الدين ابن تيمية، ت: الدكتور محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثانية، 1411 هـ - 1991 م.
- رسالة استحسان الخوض في علم الكلام، أبي الحسن الأشعري، ت: محمد عبد القادر الولي، الناشر: دار المشاريع، الطبعة: الأولى، 1995م.
- شرح زروق على متن الرسالة لابن أبي زيد القيرواني، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن أحمد بن محمد بن عيسى البرنسي الفاسي، المعروف بـ زروق، اعتنى به: أحمد فريد المزيدي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، 1427 هـ - 2006 م.
- شرح ابن ناجي التنوخي على متن الرسالة لابن أبي زيد القيرواني، قاسم بن عيسى بن ناجي التنوخي القيرواني، اعتنى به: أحمد فريد المزيدي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، 1428 هـ - 2007 م.
- شرح عقيدة الإمام مالك الصغير أبي محمد عبد الله ابن أبي زيد القيرواني، الإمام القاضي أبي محمد عبد الوهاب ابن علي ابن نصر البغدادى المالكي، ت: محمد بوخبزة، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، 2002م.
- شرح العقيدة الوسطى، لأبي عبد الله السنوسي، ت: يوسف أحمد، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

- طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، ت: محمود محمد الطناحي - عبد الفتاح محمد الحلوة، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، 1413هـ.
- العلو للعلي الغفار، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، الناشر: مكتبة أضواء السلف - الرياض، الطبعة الأولى، 1995م.
- الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، أحمد بن غانم بن سالم ابن مهنا، شهاب الدين النفراوي الأزهرى المالكي، الناشر: دار الفكر، الطبعة: بدون طبعة، 1415هـ - 1995م.
- لحن العوام فيما يتعلق بعلم الكلام، أبو علي عمر السكوني، ت: سعد غراب، الناشر: المطبعة التونسية، 1976م.
- مجموع الفتاوى، تقي الدين ابن تيمية، ت: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، 1416هـ/1995م.
- معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، أبو زيد عبد الرحمن الدباغ، ت: محمد الأحدي، الناشر: المكتبة العتيقة بتونس.
- مقدمات المرشد إلى علم العقائد، ابن خمير السبكي، ت: جمال علال البختي، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة: الأولى، 2011م.
- مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، أبو محمد عفيف الدين عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي، وضع حواشيه: خليل المنصور، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، 1417هـ - 1997م.

- مسائل أبي الوليد ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، ت: محمد الحبيب التجكاني، الناشر: دار الجيل، بيروت - دار الآفاق الجديدة، المغرب، الطبعة: الثانية، 1414 هـ - 1993 م.
- منهاج السنة النبوية، تقي الدين ابن تيمية، ت: محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة: الأولى، 1406 هـ - 1986 م.
- النوادر والزِّيادات على مَا فِي المدَوَّنة من غيرها من الأُمّهات، أبو محمد عبد الله بن أبي زيد عبد الرحمن النفزي، القيرواني، المالكي، ت: جماعة من الباحثين، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، 1999 م.
- الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه، أبو محمد مكي بن أبي طالب حمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي، ت: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي - جامعة الشارقة، بإشراف الشاهد البوشيخي، الناشر: مجموعة بحوث الكتاب والسنة - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الشارقة، الطبعة: الأولى، 1429 هـ - 2008 م.

الهوامش:

- 1- التسديد في شرح التمهيد، عبد الجليل الربيع القيرواني، مخطوط، المكتبة السليمانية، تركيا، رقم: 368، اللوحة 86 -ب-.
- 2- مقدمات المرشد إلى علم العقائد، ابن خمير السبتي، ص: 141، ت: جمال علال البختي، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة: الأولى، 2011 م.

- 3- تبين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري، ثقة الدين، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر، ص: 122، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة: الثالثة، 1404هـ.
- 4- لحن العوام فيما يتعلق بعلم الكلام، أبو علي عمر السكوني، ص: 210، ت: سعد غراب، الناشر: المطبعة التونسية، 1976م.
- 5- انظر: رسالة استحسان الخوض في علم الكلام، أبي الحسن الأشعري، ت: محمد عبد القادر الولي، الناشر: دار المشاريع، الطبعة: الأولى، 1995م.
- 6- التبيين، ابن عساكر، ص: 123.
- 7- قال ابن تيمية عن الأشعري: فصارت المعتزلة وغيرهم من أهل الكلام يقولون: إنه متناقض في ذلك، وكذلك سائر أهل السنة والحديث يقولون: إن هذا تناقض. منهاج السنة النبوية، 2/229، ت: محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة: الأولى، 1406 هـ - 1986 م.
- 8- قال ابن تيمية: لكن مجرد الانتساب إلى الأشعري بدعة لا سيما وأنه بذلك يوهم حسناً بكل من انتسب هذه النسبة ويفتح بذلك أبواب شر. مجموع الفتاوى، 6/359، ت: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، 1416هـ/1995م، وقال عن ابن كلاب والأشعري: تكلم الناس فيهم في هذا الباب بما هو معروف في كتب أهل العلم، ونسبوا إليهم البدعة وبقياء بعض الاعتزال فيهم. درء تعارض العقل والنقل، 2/18، ت: الدكتور محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثانية، 1411 هـ - 1991 م.
- 9- التبيين، ابن عساكر، ص: 405.
- 10- ترتيب المدارك وتقريب المسالك، أبو الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي، 2/197، ت: مجموعة من المحققين، الناشر: مطبعة فضالة - المحمدية، المغرب، الطبعة: الأولى.
- 11- المصدر السابق، 2/197.
- 12- معالم الإيمان في معرفة أهل القبروان، أبو زيد عبد الرحمن الدياغ، 3/112، ت: محمد الأحدي، الناشر: المكتبة العتيقة بتونس.
- 13- انظر: جهود علماء المغرب في الدفاع عن عقيدة أهل السنة، إبراهيم التهامي، ص: 252، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: 2005م.
- 14- التبيين، ابن عساكر، ص: 408.
- 15- طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، 3/372، ت: محمود محمد الطناحي - عبد الفتاح محمد الحلوة، الناشر: حجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، 1413هـ.
- 16- قال الياضي: وكل من تعلق اليوم بمذهب السنة، وتفقه في معرفة أصول عن سائر المذاهب، نسب إلى أبي الحسن الأشعري، لكثرة تأليفه، وكثرة قراءة الناس لها، ولم يكن أول متكلم بلسان أهل السنة، إنما يجري على سنن غيره، وعلى نصرة مذهب معروف، فزاد المذهب حجة وبياناً، ولم يتتبع مقالة اخترعها، ولا مذهباً انفرد به، ألا ترى أن مذهب أهل المدينة نسب إلى مالك بن أنس رضي الله تعالى عنه؟ ومن كان على مذهب أهل المدينة يقال له مالكي، ومالك إنما جرى على سنن من كان قبله، وكان كثير الإتيان، إلا أنه زاد المذهب بياناً وبسطاً وحجة وشرحاً وألف كتابه الموطأ، وأما ما أخذ عنه من الأسمعة والفتاوى، فنسب إليه لكثرة بسطه وكلامه فيه، وكذلك الإمام أبو الحسن الأشعري، لا فرق، فليس له في المذهب كثر من بسطه وشرحه وتأليفه في نصرته، فنجب في تلاميذه خلق كثير من المشرق. مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، أبو محمد عفيف الدين عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان الياضي، 2/227، وضع حواشيه: خليل المنصور، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، 1417 هـ - 1997 م.
- 17- مسائل أبي الوليد ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، 2/931، ت: محمد الحبيب التجكاني، الناشر: دار الجيل، بيروت - دار الآفاق الجديدة، المغرب، الطبعة: الثانية، 1414 هـ - 1993 م.
- 18- المدارك، عياض، 6/218.

- 19- عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله البكري الصقلي ثم القيرواني، الفقيه الصوفي، وكان ابن أبي زيد القيرواني كثيراً ما يتكر عليه كرامات الأولياء من قلب الأعيان وادعاء رؤية الله في اليقظة. انظر ترجمته في: معالم الإيمان، الدباغ، 181/3، تراجم المؤلفين التونسيين، محمد محفوظ، 116/1، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، الطبعة: الثانية، 1994 م، الأعلام، الزركلي، 335/3، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر 2002 م.
- 20- معالم الإيمان، الدباغ، 113/3.
- 21- قال ابن أبي زيد: ولا يكمل قول الإيمان إلا بالعمل، ولا قول وعمل إلا بنية، ولا قول وعمل ونية إلا بموافقة السنة. الرسالة، ص: 8، الناشر: دار الفكر، بيروت-لبنان.
- 22- قال الباقلاني: وكذلك أيضاً: لا نكر أن نطلق أن الإيمان يزيد وينقص، كما جاء في الكتاب والسنة، لكن النقصان والزيادة يرجع في الإيمان إلى أحد أمرين: إما أن يكون ذلك راجعاً إلى القول والعمل، دون التصديق؛ لأن ذلك يتصور فيهما مع بقاء الإيمان، فأما التصديق فمقتضى انخراط منه أدنى شيء بطل الإيمان، وبين ذلك: ...، فيجوز نقص الإيمان وزيادته من طريق الأقوال والأفعال، ولا يجوز من طريق التصديق، ... والأمر الثاني: في جواز إطلاق الزيادة والنقصان على الإيمان، يتصور أيضاً أن يكون من حيث الحكم لا من حيث الصورة، فيكون ذلك أيضاً في الجميع من التصديق والإقرار والعمل، ويكون المراد بذلك في الزيادة والنقصان راجعاً إلى الجزاء والثواب، والمدح والثناء، دون نقص وزيادة في تصديق، من حيث الصورة. وقد دل على ذلك الكتاب والسنة. الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، ص: 18-19، ت: محمد زاهد الكوثري، الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث، الطبعة: الثانية، 2000 م.
- 23- قال ابن أبي زيد: ويزيد بالطاعة وينقص بالمعصية نقصاً عن حقائق الكمال لا محطاً للإيمان. الجامع في السنن والآداب والمغازي والتاريخ، أبو محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني، ص: 110، ت: محمد أبو الأجناف - عثمان بطيخ، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت - المكتبة العتيقة، تونس، الطبعة: الثانية، 1403 هـ - 1983 م.
- 24- قال ابن أبي زيد: تعالى أن تكون صفاته مخلوقة وأسماءه محدثة كل موسى بكلامه الذي هو صفة ذاته لا خلق من خلقه وتجلي للجبل فصار دكا من جلاله وأن القرآن كلام الله ليس بمخلوق فيبدي ولا صفة لمخلوق فينفد. الرسالة، ص: 6.
- 25- قال الأشعري في معرض كلامه عن صفة الكلام: ودليل آخر على أن الله تعالى لم يزل متكلاً أن الكلام لا يخلو أن يكون قديماً أو حديثاً، فإن كان محدثاً لم يخل أن يحدثه الله في نفسه أو في غيره، فيستحيل أن يحدثه في نفسه لأنه ليس بمحل للحوادث. اللع في الرد على أهل الزيغ والبدع، أبو الحسن الأشعري، ص: 43، ت: محمود غرابية، الناشر: مطبعة مصر، 1955 م.
- 26- قال ابن عساکر: ثم ذكر ابن أبي زيد تشنيع علي بن أحمد البغدادي على الأشعري في مسألة اللفظ ثم قال ابن أبي زيد في الرد على البغدادي: والقارئ إذا تلا كتاب الله لو جاز أن يقال إن كلام هذا لقارئ كلام الله على الحقيقة لفسد هذا لأن كلام القارئ محدث ويفني كلامه ويزول وكلام الله ليس بمحدث ولا يفني وهو صفة من صفاته وصفته لا تكون صفة لغيره. التبيين، ص: 407.
- 27- قال ابن تيمية: إنه لم يزل متكلاً إذا شاء ومتى شاء وكيف شاء بكلام يقوم به وهو يتكلم به بصوت يسمع، وأن نوع الكلام أزلي قديم، وإن لم يجعل نفس الصوت المعين قديماً. منهاج السنة، 362/2.
- 28- قال ابن أبي زيد: أن الله تبارك اسمه له الأسماء الحسنى والصفات العلى، لم يزل بجميع صفاته وأسمائه له الأسماء الحسنى والصفات العلى. الجامع، ص: 107.
- 29- قال ابن أبي زيد: وله الأسماء الحسنى، والصفات العلى لم يزل بجميع صفاته وأسمائه. الرسالة، ص: 6.
- 30- الجامع، ابن أبي زيد، ص: 107.
- 31- الجامع، ابن أبي زيد، ص: 114.
- 32- التَّوَادُّرُ وَالزِّيَادَاتُ عَلَى مَا فِي الْمُدَوَّنَةِ مِنْ غَيْرِهَا مِنَ الْأُمَهَاتِ، أبو محمد عبد الله بن أبي زيد عبد الرحمن النفزي، القيرواني، المالكي، 553/14، ت: جماعة من الباحثين، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، 1999 م.

- 33- قال ابن أبي زيد: وأن الله سبحانه يراه أولياؤه في المعاد بأبصار وجوههم لا يضافون في رؤيته، كما قال عز وجل في كتابه وعلى لسان نبيه، قال الرسول صلى الله عليه وسلم في قول الله سبحانه: {لَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ} [يونس: 26] قال: الحسنى: الجنة، والزيادة: النظر إلى وجه الله تعالى. الجامع، ص: 110.
- 34- قال ابن أبي زيد: وأنه لا يكفر أحد بذنب من أهل القبلة، الرسالة، ص: 8، وقال أيضا: وأنه لا يكفر أحد من أهل القبلة بذنب، وإن كان كبيرا ولا يحبط الإيمان غير الشرك بالله كما قال سبحانه: {لِئِنْ أَشْرَكَكَ لَيَحْطَبَنَّ عَمَلُكَ} [الزمر: 65]، وأن الله تبارك وتعالى لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء. الجامع، ص: 110.
- 35- الرسالة، ابن أبي زيد، ص: 5.
- 36- شرح ابن ناجي التنوخي على متن الرسالة لابن أبي زيد القيرواني، قاسم بن عيسى بن ناجي التنوخي القيرواني، 24/1، اعتنى به: أحمد فريد المزيدي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، 1428 هـ - 2007 م.
- 37- المصدر السابق، 24/1.
- 38- القواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، أحمد بن غانم بن سالم ابن مهنا، شهاب الدين النفراوي الأزهرى المالكي، 48/1، الناشر: دار الفكر، الطبعة: بدون طبعة، 1415 هـ - 1995 م.
- 39- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم القرطبي، 144/7، ت: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب، 1387 هـ.
- 40- قال ابن عبد البر: وقد قالت فرقة منتسبة إلى السنة إنه ينزل بذاته وهذا قول ميجور لأنه تعالى ذكره ليس محل للحركات ولا فيه شيء من علامات المخلوقات. الاستذكار، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم القرطبي، 530/2، ت: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، 1421 - 2000 م.
- 41- شرح زروق على متن الرسالة لابن أبي زيد القيرواني، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن أحمد بن محمد بن عيسى البرنسي الفاسي، المعروف بـ زروق، 41/1، اعتنى به: أحمد فريد المزيدي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، 1427 هـ - 2006 م.
- 42- الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه، أبو محمد مكي بن أبي طالب حَوْش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي، 3664/5، ت: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي - جامعة الشارقة، بإشراف الشاهد البوشيخي، الناشر: مجموعة بحوث الكتاب والسنة - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الشارقة، الطبعة: الأولى، 1429 هـ - 2008 م.
- 43- الهداية، مكي، 5482/8.
- 44- المصدر السابق، 4610/7.
- 45- قال ابن أبي زيد: وأنه فوق سماواته على عرشه دون أرضه، وأنه في كل مكان بعلمه، وأن الله سبحانه وتعالى كرسيًا كما قال عز وجل: {وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ} [البقرة: 255]. الجامع، ابن أبي زيد، ص: 108.
- 46- الهداية، مكي، 5243/8.
- 47- قال السنوسي: فكيف بالتقليد فيما قام البرهان القطعي وحصل الإجماع على فساده، وما يوجد في بعض التأليف، من تلطخ الشيخ ابن أبي زيد، وأبي عمر بن عبد البر وبعض السلف به، ففساد لا يلتفت إليه. شرح العقيدة الوسطى، لأبي عبد الله السنوسي، ص: 183، ت: يوسف أحمد، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- 48- العلو للعلي الغفار، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، 236/1، الناشر: مكتبة أضواء السلف - الرياض، الطبعة الأولى، 1995 م.

- 49- جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتين والحكام، المسمى بفتاوى البرزلي، أبي القاسم ابن أحمد البلوي التونسي المعروف بالبرزلي، 385/1، ت: محمد الحبيب الهيلة، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، 2002م.
- 50- شرح الرسالة، زروق، 42/1.
- 51- شرح الرسالة، ابن ناجي، 25/1.
- 52- قال عياض: وقد حدثنا شيخنا الأستاذ سيدي أبو عبد الله الكبير عن شيخه أبي عبد الله العكري وكان لساناً أنه كان كثيراً ما يقول: إمامان عظيمان قالا بالجبر من أئمتنا: القاضي أبو بكر بن العربي والفخر بن الخطيب، كما أن إمامين عظيمين من أئمتنا نسب إليهما القول بالجهة، وهما أبو محمد بن أبي زيد وأبو عمر بن عبد البر، وجنح لذلك ابن المراتب في تفسير البخاري، وهو ديوان كبير بخزانة جزيرة الأندلس. أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض، شهاب الدين أحمد بن محمد بن أحمد بن يحيى، أبو العباس المقرئ التلمساني، 85/3، ت: مصطفى السقا - إبراهيم الإياري - عبد العظيم شلي، الناشر: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة، عام النشر: 1358 هـ - 1939 م.
- 53- شرح الرسالة، النفراوي، 48/1.
- 54- انظر ترجمته في: المدارك، عياض، 220/7، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، إبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، 29/2، ت: الدكتور محمد الأحدي أبو النور، الناشر: دار التراث للطبع والنشر، القاهرة.
- 55- شرح عقيدة الإمام مالك الصغير أبي محمد عبد الله ابن أبي زيد القيرواني، الإمام القاضي أبي محمد عبد الوهاب ابن علي ابن نصر البغدادي المالكي، ص: 28، ت: محمد بوخبزة، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، 2002م.
- 56- الرسالة، ابن أبي زيد، ص: 20.
- 57- شرح عقيدة الرسالة، القاضي عبد الوهاب، ص: 95-96.
- 58- الرسالة، ابن أبي زيد، ص: 5.
- 59- المهاد شرح الإرشاد، المازري الاسكندري، مخطوط، المكتبة الوطنية التونسية، رقم: 2056، لوحة 58 - ب.
- 60- انظر: تطور المذهب الأشعري، يوسف احناة، ص: 49، الناشر: وزارة الأوقاف المغربية، 2003م.
- 61- انظر: الدولة الصنهاجية، هادي إدريس، 316/2، نقله إلى العربية: حمادي الساحلي، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، 1992م.